

INFCIRC/917

٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨

# نشرة إعلامية

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

## رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧ وردت من البعثة الدائمة لأستراليا متعلقة ببيان مشترك بشأن التحليل الجنائي في مجال الأمن النووي بيان مشترك بشأن التحليل الجنائي في مجال الأمن النووي

١- تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧ من البعثة الدائمة لأستراليا مرفقة ببيان مشترك بشأن التحليل الجنائي في مجال الأمن النووي، أقرته الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وإيطاليا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيجيريا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، تطلب فيها من الأمانة تعميم نص الرسالة وملحقها على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

٢- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طيه الرسالة وملحقها لإعلام جميع الدول الأعضاء.

الرقم المرجعي: ٢٠١٧/١٠

تُهدي البعثة الدائمة لأستراليا لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيبَ تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) وتتشرفُ بأن تطلب من أمانة الوكالة أن تعمّم نصّ المذكرة الشفوية التالية وملحقها المعنون *بيان مشترك بشأن التحليل الجنائي في مجال الأمن النووي الذي أقرّته الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وإيطاليا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيجيريا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.*

ويُرجى من الدول الأعضاء في الوكالة الراغبة في تأييد هذا البيان المشترك أن تبلغ أمانة الوكالة بذلك عبر مذكرة شفوية، وأن تطلب تعميم مثل هذه الرسائل الرسمية على جميع الدول الأعضاء في الوكالة كوثيقة تصدر في نشرة إعلامية INFCIRC.

وتعنتم البعثة الدائمة لأستراليا لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

[الختم] [التوقيع]

فيينا، في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧

الملحق: بيان مشترك بشأن التحليل الجنائي في مجال الأمن النووي

إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

## التحليل الجنائي في مجال الأمن النووي

يُعدّ تطبيق العلوم للاستقصاء بشأن الاستخدام غير المشروع للمواد النووية أو المواد المشعّة الأخرى عنصراً حاسماً من عناصر الأمن النووي. وتساعد علوم التحليل الجنائي النووي على تحديد مصادر المواد الخارجة عن التحكم الرقابي وذلك عبر التركيز على الأسئلة التي من شأن السلطات الرقابية أو المحققين في مجال إنفاذ القانون طرحها.

وتسجل "سلة الهدايا" هذه نيّة ٣٠ بلداً في المضي قدماً<sup>١</sup> بمجال التحليل الجنائي النووي باعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر الأمن النووي الفعّال. ويمكن تحقيق ذلك عبر إدراج التحليل الجنائي النووي باعتباره أحد العناصر الهامة لأنشطة التصدي المنسّق في دولة ما، وتنمية الخبرات والحفاظ عليها في التخصصات العلمية الأساسية، وتأييد ودعم الجهود الدولية حيثما يمكن تعزيز تنفيذ قدرات التحليل الجنائي التقليدي والنووي وذلك من خلال تقاسم المعلومات في هذا الشأن.

وقد رفعت "سلة الهدايا" الخاصة بالتحليل الجنائي في مجال الأمن النووي التي عُرضت في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤ من مستوى الوعي بشأن ما يتبعه الممارسون من ممارسات جيدة، ووضعت مناهج تعليمية ودراسية، ومضت بالتعاون الدولي قدماً من خلال التطبيق المشترك الخاص بالمسرد التفاعلي لمصطلحات التحليل الجنائي النووي، وكذلك من خلال منصّة مشتركة خاصة بالمعارف. وثمة حاجة إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الجنائي النووي وذلك من خلال إدراجها ضمن خطط التصدي، والإبلاغ بشأن ما يمكن أن يوفره التحليل الجنائي النووي للجهات المعنية.

وإنّ الدول المؤيِّدة لهذا البيان المشترك، إذ تُسلّم بأنّ التنفيذ العملي للقدرات في مجال التحليل الجنائي النووي والحفاظ عليها يمثلان عنصراً راسخاً بالنسبة للأمن النووي، فإنها تعلن التزامها بواحد أو أكثر من العناصر التالية:

- تطوير المعارف والحفاظ عليها من خلال إجراءات من قبيل تمكين العلماء في مجالي التحليل الجنائي النووي والتحليل الجنائي التقليدي من تلقي تدريب متعدد التخصصات، ونقل المعارف إلى الجيل المقبل من الممارسين، وتنمية مسارات وظيفية جذابة، وتيسير المشاركة في الدورات التدريبية الدولية، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الدورات التدريبية التي تقدّمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، أو الفريق العامل التقني الدولي المعني بالتحليل الجنائي النووي، أو المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول)، أو المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.
- تعزيز توظيف القدرات الوطنية القائمة في مجال العلوم النووية دعماً للتحليل الجنائي النووي.
- تقييم وتكييف الأطر الوطنية القائمة في مجال التصدي بغية إدراج الاستخدام الفعال للقدرات في مجال التحليل الجنائي النووي.
- المضي قدماً بالخبرات في مجال التحليل الجنائي النووي في البلدان الأخرى، وإتاحة أسباب نضوج هذه الخبرات، وذلك من خلال بذل جهود من قبيل توفير التعليم خلال الدورات أو المؤتمرات الدولية أو استضافتها، أو نشر التقنيات في المجالات العلمية الخاضعة لاستعراض النظراء، أو الاضطلاع بأدوار قيادية ضمن الأفرقة الدولية ذات الصلة.

<sup>١</sup> البلدان التالية هي بلدان موقّعة على البيان المشترك: الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وإندونيسيا، وإيطاليا، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيجيريا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. كما أنّ المنظمات التالية تدعم هذا البيان المشترك: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول)